

## الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام

( 53 ) وإن هذا الكتاب حاله حال رسالة علي بن سعيد ومقنعة المفید والمقنع والهداية للصدق، كلها روايات كانت صحيحة عندهم بقراءان يعرفونها وأمارات يرکنون إليها، حسبما أدى إليه إجتهادهم في التصحیح والإعتماد، على ما هي طریقة کل مصنف في الحديث. نسخ الكتاب: يظهر أن من هذا الكتاب عدة نسخ: الأولى: الـقـمـيـةـ، أي نسخة الحاج القميـنـ التي ذهـبـواـ بهاـ إـلـىـ مـكـةـ، والـتـيـ جـاءـ بـهـاـ السـيـدـ أـمـيرـ حـسـيـنـ إـلـىـ الـمـجـلـسـيـنـ. والـثـانـيـةـ: الـطـائـفـيـةـ، وهي نسخة محمد بن السكينـ. والـثـالـثـةـ: الـهـنـدـيـةـ. قال السيد نعمة الله الجزائري في المطلب السادس من مطالب مقدمات شرح التذھیب، في جملة کلام له: وكم قد رأينا جماعة من العلماء ردوا على الفاضلین بعض فتاویهما بعدم الدلیل، فرأينا دلائل تلك الفتاوی في غير الأصول الأربعـةـ، خصوصاً كتاب الفقه الرضـوـيـ الذي أـتـيـ بهـ منـ بلـادـ الـهـنـدـ - فيـ هـذـهـ الـأـعـصـارـ - إـلـىـ إـسـفـهـانـ، وـهـوـ الـآنـ فيـ خـزـانـةـ شـيـخـنـاـ الـمـجـلـسـيـ - أـدـامـ إـلـيـهـ أـيـامـهـ - فـإـنـهـ قدـ اـشـتـمـلـ عـلـىـ مـارـكـ كـثـيرـ لـلـأـحـکـامـ، وـقـدـ خـلـتـ مـنـهـ هـذـهـ الـأـصـوـلـ الـأـرـبـعـةـ وـغـيـرـهـاـ (1). والظاهر أن مرجع کل ما حکاه المولى الفاضل المجلسـيـ، عنـ الشـيـخـيـنـ المـذـکـورـيـنـ، وـمـاـ قـالـهـ السـيـدـ الفـاضـلـ الـجـزاـئـرـيـ، وـمـاـ نـيـهـ عـلـيـهـ سـيـدـنـاـ بـحـرـ الـعـلـومـ، إـلـىـ نـسـخـةـ الـتـيـ ظـفـرـ بـهـ الـقـاضـيـ أـمـيرـ حـسـيـنـ بـمـكـةـ الـمـشـرـفةـ، وـكـأـنـهـ ظـهـرـتـ فـيـ قـمـ وـذـهـبـ بـهـ بـعـضـ أـهـلـهـاـ إـلـىـ جـانـبـ الـبـيـتـ الـمـعـظـمـ وـالـهـنـدـ، ثـمـ اـنـتـشـرـ الـمـنـتـسـخـ مـنـهـ بـإـصـبـهـانـ وـالـمـشـهـدـ الـمـقـدـسـ الرـضـوـيـ، وـمـاـ مـرـّـ منـ أـنـ الـأـمـيرـ زـاـ مـحـمـدـ الـذـيـ نـقـلـهـ إـلـىـ الـخـطـ مـنـهـ بـإـصـبـهـانـ وـالـمـشـهـدـ الـمـقـدـسـ الرـضـوـيـ، وـإـنـ کـانـ مـنـاسـبـاـ، لـمـ اـعـلـمـ مـنـ أـنـ الـمـيـرـ زـاـ الـمـذـکـورـ کـانـ مـجاـوـراـ بـمـكـةـ إـلـىـ أـنـ تـوـفـيـ فـيـهـاـ، وـدـفـنـ بـهـاـ (1) مستدرک الـوـسـائـلـ: 3: 342.